مشكلة الفقر فى الجزائر

بن ناصر عيسى

جامعة منتوري - قسنطينة

المقدمة :

إن المتتبع للوضع الإجتماعي في الجزائر يلمس تحنه بصورة جلية في السبعينات وأوائل الثمانينات بفعل السياسات التنموية في المجال الإقتصادي والإجتماعي (توفير فرص العمل ، دعم أسعار المواد الأساسية ، ومجانية الصحة والتعليم ... إلخ).

غير أن الأوضاع الإجتماعية بدأت تتدهور منذ سنة 1986 بفعل إنخفاض المداخيل من العملة الصعبة بسبب إنهيار أسعار البترول في السوق العالمية. وزادت الأضاع الإجتماعية تعقدا منذ أوائل التسعينات بعامل الأزمة الإقتصادية والسياسية والأمنية التي ضربت الجزائر في العمق وخاصة منذ تطبيق برنامجي الإستقرار والتصحيح الهيكلي . إذ إرتفع معدل البطالة من حوالي 10% سنة 1985 إلى 29% سنة 2000 وطال الفقر أكثر من 6.4 مليون جزائري (وفي تقديرات رسمية أخرى 11.4 مليون شخص) أي ما يعادل حوالي21% من تعداد سكان الجزائر . ورغم أن الدولة الجزائرية تبنت سياسة إجتماعية للحد من مشكلة الفقر، فإنها لم تتكفل في سنة 2000 إلا بما يقارب 1.1 مليون شخص أي حوالي 10% من الفقراء في إطار مختلف البرامج الإجتماعية . ويتصف هذا التكفل بعيوب ونواقص عديدة ، فمثلا حصة الشخص السنوية في أسرة تتكون من أربعة أشخاص تستفيد من منحة التضامن الجزافية تمثل مستوى من الدخل يقل ثلاث مراتعن حد الفقر الأدنى (حد الفقر الغذائي) الذي تم تقييمه بمبلغ 10900 دج في سنة 1995.

ولفهم حقيقة مشكلة الفقر في الجزائر، أو على الأقل أخذ صورة وافية عنها يستحسن التعرض بالدراسة والتحليل إلى المواضيع الآتية :

1. مظاهر الفقر في الجزائر
2. أسباب الفقر في الجزائر .
3. السياسات المتبعة لعلاج الفقر في الجزائر .

المحور الأول : مفهوم وتعريف الفقر

أولا : مفهوم الفقر

الفقر ظاهرة قديمة جدا ، وآفة إجتماعية خطيرة. شهدتها البشرية عبر العصور ، وهي معقدة وذات جوانب متعددة : إقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية. وهو حالة من الحرمان تتجلى في إنخفاض إستهلاك الغذاء، وتدني الأوضاع الصحية، والمستوى التعليمي، وقلة فرص الحصول عليه ، وتدني أحوال الإسكان، وانعدام الأصول الراسمالية والمدخرات[1]

ويختلف مفهوم وطرق قياس الفقر من مجتمع لآخر ، كما يختلف دخل المجتمع نفسه من وقت لآخر. فمن يعد فقيرا حسب مستويات المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد يعد غنيا في إحدى الدول الإفريقية والآسيوية. كما أنه من كان يعتبر فقيرا نسبيا بمقاييس عشرين سنة مضت حسب إحتياجات ومتطلبات الحياة في ذلك الوقت، قد يعتبر في الوقت الحاضر ضمن من يعيشون في فقر مدقع [2]

ثانيا : تعريف الفقر وقياسه

لقد تعددت واختلفت تعاريف الفقر وطرق قياسه، فهناك من يأخذ بمستوى المعيشة ، وبالحاجات الأساسية كمعايير أساسية في تعريف الفقر وقياسه .

ومن التعاريف المرتبطة بهذا المضمون نورد الآتي :

1ـ عرف لسان العرب الفقر بأنه : '' عجز الفرد عن تلبية إحتياجاته الأساسية الخاصة، واحتياجات من يعيلهم ''.[3]

2ـ عرف البنك الدولي في تقريره الثالث عشر لعام 1990 الفقر بأنه : '' عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة.[4]

3ـ قال روبارت مكنمارا، الرئيس الأسبق للبنك الدولي : '' إن الفقر المطلق هو وضع تضيق فيه سب العيش بفعل سوء التغذية، والأمية والمرض، والجوار القذر، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال، وانخفاض مستوى متوسط العمل المتوقع، إلى حد يتدنى عما يصفه به أي تعريف معقول للفقر ''.[5]

4ـ وعرفت إحدى الدراسات حول الفقر في الأردن : '' الفقر هو الحالة التي لا يتوفر فيها الدخل الكافي لسد الحاجات الأساسية للأسرة. وتشمـل هذه الحاجات : الطعام ، والملبس، والسكن، والتعليم، والصحة، والمواصلات.[6]

5ـ والتعريف العام (المتفق عليه) للفقر : هو عجز الفرد أو الأسرة عن توفير الموارد الطافية لتلبية الإحتياجات الأساسية .

وقد تم التمييز بين نوعين من خطوط الفقر [7]:

ـ خط الفقر المدقع ABJECT POVERTY)) الذي يمثل التكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التي لايمكن دونها البقاء على قيد الحياة إلا لفترة قصيرة .

ـ خط القر المطلقABSOLUTE POVERTY ( ) الذي يمثل إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الإحتياجات الإستهلاكية الأساسية التي تشمل السلع الغذائية، وغير الغذائية مثل : الملابس والمسكن، والتعليم والصحة .

وقد وضع البنك الدولي رقمين قياسيين يستندان إلى الحد الأدنى من الإستهلاك، ومستوى المعيشة، لقياس الفقر على المستوى العالمي بصورة عامة، والدول النامية بصورة خاصة على أساس أسعار الولايات المتحدة الأمريكية لعام. 1985 فالحد الأدنى للدخل هو 275 دولار للفرد سنويا ، وهو ماسماه البنك بالفقر المدقع، والحد الأعلى للدخل هو 370 دولار للفرد سنويا، وهو ما سماه البنك بالفقر المطلق.[8]

خط الفقر : هو الحد الأدنى المقبول من مستوى المعيشة . ويعتبر كل من يقع مستوى معيشته دون ذلك الخط من الطبقة الفقرة ، والعكس صحيح. ويمكن أن يختلف خط الفقر من بلد لآخر لإختلاف العوامل بين البلدان . كم يمكن له أن يختلف لنفس الأسباب بين المناطق (المدن والريف) في البلد الواحد .

المحور الثاني : خصائص الفقر والفقراء في الجزائر

هناك مؤشرات عديدة يمكن إعتمادها في تحديد خصائص الفقر والفقراء في الدول النامية بصورة عامة، وفي الجزائر بصورة خاصة. ومن أهم هذه المؤشرات :

يعتبر الفقر في الجزائر بطابعه الغالب ريفي، وأن الأكثرية الساحقة للفقراء ليس لها مصدر للدخل سوى قوة العمل. والفقراء هم الفئة ذات الخصائص الديمغرافية والتعليمية والصحية والسكنية الأكثر تدنيا في المجتمع. هناك ترابط بين إنتشار الفقر والمؤشرات الإجتماعية.

ولتكوين صـورة وافيـة عن خصائص الفقـراء وأحوالهـم المعيشية في الجزائر ، يمكـن التعرض لتطور عـدد

الفقراء ودراسة بعض المسائل الإجتماعية ذات الصلة بالفقراء في الجزائر مثل : مستوى المعيشة ، حجم الأسرة، ظروف الإسكان، الصحة، التعليم ، الشغل .

أولا : حالة الفقر في العالم

تتباين حالة الفقر وانتشاره في العالم ما بين الدول المتقدمة والنامية، كما تتباين في الدولة الواحدة من فترة إلى أخرى.

لقد تغلبت معظم دول أوروبا وأمريكا الشمالية منذ خمسينات القرن العشرين على مشكلة الفقر بفضل عاملين أساسيين :

- النمو الإقتصادي الواسع والذي قام على التصنيع .
- إتباع سياسات أكثر عدالة في توزيع الدخل .

وكذلك حدث تحسن كبير في رفع مستويات الدخل والمستويات الصحية، والتعليمية للسكان في الدو ل النامية، وخاصة في عقد السبعينات، مما أدى إلى خفض حاد في معدلات الفقر في هذه الدول.

غير أن التطورات الإقتصادية والإجتماعية التي شهدها العالم في سنوات الثمانينيات وما تلاها أدت إلى خلق المزيد من حالات الفقر في العالم عامة، والدول النامية خاصة.[9]

ففي البلدان المتقدمة حدث تراجع في معدلات النمو، وازدادت معدلات البطالة والتضخم، وخفض الإنفاق العام وتراجعت مستويات الأجور الحقيقية. وقد كان من تأثير كل ذلك أن شرائح سكانية في هذه البلدان بدأت تقترب شيئا فشيئا من خط الفقر. أما بالنسبة للمعسكر الإشتراكي ، فقد أدى التحول السريع لبلدانه إلى إقتصاد السوق، وما صاحبه من إنخفاض في معدلات نمو الناتج الإجمالي ، وزوال الحماية الإجتماعية الواسعة إلى تدني مستوى المعيشة لشرائح واسعة من السكان إلى ما دون خط الفقر المطلق . أما في البلدان النامية فالأمر كان أعقد، إذ إزداد عدد الفقراء بشكل كبير وخاصة بالنسبة للذين يوصفون بالفقر المدقع، وأن آمال التخفيف من ذلك في المدى القريب وحتى المتوسط غير ممكنة نظرا للظروف الإقتصادية المعقدة جدا.[10]

ويؤخذ من بيانات البنك الدولي أن أكثر من 1.1 مليار نسمة في سنة 1990 يعيشون في فقر مدقع في جميع أنحاء العالم، وأن 630 مليونا منهم فقراء مدقعون يقل متوسط دخل الفرد منهم عن 275 دولار في السنة. وهناك تقديرات تقول أن عدد الفقراء يقرب من ملياري نسمة من جملة 5.3 مليار نسمة سكان العالم. وهناك أيضا مليار نسمة يعانون من الجوع، و 150 مليون طفل دون الخامسة من العمر (أي طفل بين كل ثلاثة أطفال) يعانون من سوء التغذية ، و 129 مليون طفل يموتون في كل عام قبل العام الخامس من مولدهم.[11]

ثانيا : تطور عدد الفقراء في الجزائر

لقد تضاربت الأرقام الرسمية حول عدد الفقراء في الجزائر في الوقت الراهن. فالبعض قدرهم بحوالي 14 مليونا من أصل ثلاثين (30) مليونا سكان الجزائر، والبعض الآخر قدرهم بـ 11.4 مليونا، وهناك من قدرهم بـ 6.4 ملايين . وأن نسبة الفقراء قد إرتفعت من 8% سنة 1988 إلى 20% في منتصف التسعينات، وحوالي 30% في نهاية التسعينات حسب تصريح وزير العمل والحماية الإجتماعية في شهر فيفري من سنة 2000 .

غير أن المتفق عليه لدى الجميع، هو إستفحال ظاهرة الفقر في الجزائر في السنوات الأخيرة بدرجة لا تطاق.

لقد قدر المجلس الوطني الإقتصـادي والإجتماعـي في تقريره : نظـرة حول الإقصاء الإجتماعي لشهر ماي

2001 عدد الفقراء في الجزائر بحوالي 6.4 ملايين، أي ما يعادل نسبة عدد الفقراء في الجزائر بحوالي 6.4 ملايين، أي ما يعادل نسبة 21% من العدد الإجمالي للسكان، مع العلم أن أغلبية الفقراء (70%) يعيشون في الوسط الريفي، ومن بين هؤلاء الفقراء ، يوجد 1611000 شخص (25%) يعيشون تحت حد الفقر الغذائي.[12]

ثالثا : المسائل الإجتماعية ذات الصلة بالفقر في الجزائر

1- الفقر ومستوى المعيشة :

لقد عانت الأسر وخاصة الفقيرة كثيرا من صدمة إرتفاع الأسعار خصوصا وأنها كانت مصحوبة بارتفاع طفيف وفي بعض الأحيان زوال المداخيل. لقد تضاعفت أسعار المواد ثلاث مرات وأكثر في نهاية سنة 1995 ، وخمس مرات أو أكثر في نهاية سنة 1998 مقارنة بسنة 1988، وذلك في جميع القطاعات، بينما لم تعرف الأجور تطورا بهذه الوتيرة.

وقد شمل إرتفاع الأسعار حتى المواد ذات الإستهلاك الواسع، وخاصة خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 1997. وحسب نتائج دراسة أعدت في سنة 1997 على أساس معطيات التحقيق حول مستويات المعيشة لسنة 1995 ، فإن تراجع القدرة الشرائية لمداخيل الأجور بين 1986 و1994 قد بلغت 45% . مما يمثل تراجعا يفوق ذلك الذي سجلته المداخيل الأخرى.

وحسب التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في شهر مارس 1998 تبين أن 56% من الأسر كانت قد قلصت إستهلاكها من المواد الغذائية كاللحم، والزيت، والفواكه منذ سنة 1993 بل تخلت عن إستهلاك بعض هذه المواد[13]. أي خفضت أو تخلت عن إستهلاك المواد الغذائية الحيوية ذات البروتينات الحيوانية، والمواد الدسمة، والفواكه، والخضر الطازجة. وأصبحت تعتمد أكثر على الحبوب والخضر الجافة.

2- الفقر وحجم الأسرة

تعتبر الأسر الفقيرة أكبر حجما في المتوسط من الأسر الغنية . فحسب الإحصاء العام للسكان والسكن في الجزائر لسنة 1998، فإن معدل الأشخاص للأسرة الواحدة يقدر بـ 6.58 شخص على المستوى الوطني. وحسب التحقيق الوطني لقياس مستوى المعيشة الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء في سنة 1995 ، فإن الأسرة الحضرية المنتمية إلى الخمس الأول (20% الأكثر فقرا) تتكون كل واحدة منها من 7.8 أشخاص ، أما الأسر الريفية المنتمية إلى الخمس الأول، فتتكون من 8.5 أشخاص، أي بمعدل 8.2 أشخاص في الاسرة الواحدة المنتمية إلى الخمس الأول.[14]

3- الفقر وظروف الإسكان

وجد أن التكدس هو السمة الرئيسي لأحوال المعيشة والإسكان للاسرة الفقيرة. ووجد أيضا أن الفقراء يعانون من إنخفاض مستويات الإسكان، كما أن أماكن إيوائهم تستخدم في بنائها مواد متدنية النوعية، ويتركزون في مناطق تقل فيها الخدمات العامة ، أو تنعدم تماما.[15]

فحسب الإحصاء العام للسكان والسكن في الجزائر لسنة 1998، فإن نسبة الأشخاص الذين يعيشون على مستوى السكن الواحد مستقرة في مستوى عالي، فهي تقدر بـ 7.14 شخص على المستوى الوطني. وأن عدد الأشخاص في الحجرة الواحدة أكبر عند الاسر الفقيرة (3.7 أشخاص في الحجرة الواحدة) مما هو عليه عن الأسر الأقل فقرا (2.7 أشخاص في الحجرة الواحدة). وبصفة أدق إن الخمس الأول (20% الأكثر فقرا) منها حوالي 45% أسر حضرية وريفية تشغل سكنات ذات حجرتين فأقل . أما الخمس الأخير (20% الأكثر غنى) فإن نسبة 68%

منهم يشغلون مساكن تتكون من 3 حجرات فأكثر.[16]
وحسب التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في مارس سنة 1989، أنه يوجد 400.000 مسكن تنعدم فيها المرافق الصحية ، وهذا يعني أن 2.8 مليون شخص (حالي 10% من عدد السكان) يعيشون في ظروف متدهورة بسبب قدم المساكن وعدم توفرها على المرافق الصحية.[17]

4- الفقر والصحة

إن السمة الرئيسية للحالة الصحية في الأسر الفقيرة هي التدهور الذي تعاني منه تلك الأسر بالمقارنة مع غيرها من الفئات. ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم قدرة الفقراء فعليا على التمتع بالرعاية الصحية. نظرا لإرتفاع تكاليفها. لقد وجدت العائلات الفقيرة، وخاصة ذات الفقر المدقع في الجزائر خلال السنوات الأخيرة نفسها غير قادرة على الإستفادة من الخدمات الصحية لأسباب عديدة منها:[18]
إن إرتفاع أسعار الأدوية وعدم تعويض البعض منها، وتماطل مصالح الضمان الإجتماعي فيما يخص تعويضات نفقات الدواء والعلاج، خفض من إستهلاك بعض الأدوية، وخاصة المرتفعة الأثمان.
إن المساهمة في نفقات العلاج الطبي والتحاليل المخبرية من أجل التشخيص، ونفقات الإستشفاء التي تطلب من المرضى أنقصت من توافد الشرائح السكانية الفقيرة على المصالح العمومية للصحة.
ساهم في تدهور الإستفادة من الخدمات الصحية للعائلات قدم المرافـــق العمومية والتجهيزات الطبية، وغياب الصيانة وندرة الأدوية، ونقص الأطباء الأخصائيين أو ندرتهم ...إلخ.
وعموما، لقد ساهم تدهور ظروف المعيشة وسوء التغذية والإقصاء الإجتماعي في عودة أمراض الفقر، وانتشارها في الجزائر كأمراض : الطاعون، والسل، وداء التيفويد، والدفتيريا، والجرب والتي تستدعي سياسة صحية عمومية نشيطة تستهدف أكثر الأطفال والمسنين[19]. أي عودة بعض الأمراض المعدية التي تمكنت الجزائر من القضاء عليها في سياساتها الصحية المنتهجة منذ السبعينات.

5- الفقر والتعليم

خلصت الكثير من الدراسات إلى وجود علاقة واضحة بين الفقر وانخفاض مستوى التعليم ونوعيته. أي أن نسبة الفقر تنخفض إنخفاضا ملحوظا، كلما إرتفع المستوى التعليمي ، والعكس صحيح، فكلما إرتفعت نسبة الفقر كانت نسبة التعليم مترتبة. ويدل إنخفاض التحصيل التعليمي على نقص سبل الوصول إليه وعدم توافر الوقت اللازم للحصول عليه. إن الوقت المحدود والمتاح للأطفال في المناطق الريفية، وإلى حدما في المناطق الحضرية المحرومة، يستغل في كسب الدخل فهو ثمين ولا ينبغي إضاعته في المدرسة والدراسة.[20]إذ بلغ التلاميذ والطلبة المسجلون في جميع مراحل التعليم لذوي الأعمار ما بين 6 و 23 سنة في الجزائر نسبة 52% سنة 1980 ، و 60% سنة 1990[21]. وقدرت نسبة الأمية في الجزائر بحوالي 32% سنة 1998، وهي نسبة مضاعفة مرتين في المناطق المعزولة على ما هو عليه الحال في المدن. وتمس الأمية شريحة النساء خاصة، ويوجد حوالي 80.6% من الأميات في الوسط الريفي.[22]
ولقد ساهم إرتفاع تكاليف الدراسة وخاصة الأدوات المدرسية والكتب في تقليص فرص التحاق أطفال الأسر ذات الدخل الضعيف بالمدارس، كما تعتبر الفتيات أكثر تضررا من هذه الأوضاع خاصة في الوسط الريفي.
والجدول رقم (01) يبين تطور مؤشر نفقات التمدرس، وتكلفة الأدوات المدرسية.

جدول رقم1

تطور الأرقام البيانية لنفقات التمدرس والأدوات المدرسية خلال الفترة -97 93.

سنة الأساس 1989 (100)

	1993	1994	1995	1996
نفقات التدريس	181.1	195.9	227.7	253.8
تكلفة الأدوات المدرسية	244.6	301.3	438	550.8

المصدر : المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، نظرة حول الإقصاء الإجتماعي :حالة الأشخاص المسنين والطفولة المحرومة من الأسرة. الجزائر ، ماي 2001 ، ص

6- الفقر والشغل

أوضحت العديد من المسوحات التي أجريت عن العمالة والبطالة في العديد من الدول العربية، أن إرتفاع معدل البطالة يساهم في تفاقم الفقر والصعوبات التي يعرفها، أرباب الأسر في تلبية حاجاتهم، كما أن معدلات البطالة كانت عالية في صفوف الفقراء بالمقارنة مع غير الفقراء. ووجد أن معدلات البطالة تزداد بصورة مذهلة في من يقول تصنيفهم أنهم يعيشون في فقر مدقع[23]

ولقد إرتفع معدل البطالة في الجزائر من 9.7% في 1985 إلى 24.3 في 1993 و 29% في 2000. والجدل أسفله يوضح ذلك.

جدول رقم2

تطور نسبة البطالة في الجزائر نسبة مائوية

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1992	1997	2000
معدل البطالة	9.7	-	-	12.6	18.1	19.8	20.7	23.8	24.3	28.6	29

المصدر : 1 ـ الأمانة العام لجامعة الدول العربية، وآخرون ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1996 ، ص 168.

2 ـ تقارير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي.

وحسب التحقيق الوطني لقياس مستوى المعيشة. بلغت نسبة البطالة في سنة 1995 حوالي 38 عند الخمس الأول (20% الأكثر نقدا)، بينما كانت 27% عند غير الفقراء . وزيادة على ذلك فإن رب الأسرة الفقيرة يتكفل بستة أشخاص، بينما رب الأسرة في عائلة غير فقيرة يتكفل بأربعة أشخاص فقط.[24]

المحور الثالث : أسباب الفقر في الجزائر

يعزى ظهور الفقر واستمراره في أي مجتمع من المجتمعات إلى عوامل إقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية. ومن أهم تلك العوامل : سوء إدارة الموارد الإقتصادية، وسوء توزيع الدخل والثروات، والضغط السكاني، والكوارث الطبيعية، وتهميش دور فئات معينة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف، والنزاعات

الداخلية والخارجية... إلخ .

وتعتبر السياسات الإقتصادية ، وخاصة سياسات الإصلاح الإقتصادي، بالإضافة إلى النزاعات الداخلية والخارجية من العوامل الأساسية في خلق الفقر والعمل على إستمراره في بعض الدول خلال السنوات الاخيرة

ولقد لخص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسباب الفقر في العالم العربي في عدد من القوى المحركة الأساسية والثانوية:[26]

أ- القوى المحركة الأساسية:

1 ـ فشل الإستراتيجيات الإنمائية الحكومية وإصلاحات السوق على مستوى الإقتصاد الكلي.

2 ـ محدودية الفرص أمام الفقراء لتحصيل الأصول الإنتاجية والإستفادة من الأموال والمؤسسات والخدمات العامة وتسيير شؤونها .

3 ـ أعباء الحروب والصراع الأهلي.

ب- القوى المحركة الثانوية :

1 ـ تسارع النمو الديمغرافي .

2 ـ الإنحطاط البيئي .

أما بالنسبة للجزائر فإن أسباب حدة الفقر في الفترة الأخيرة يمكن إرجاعها بدرجة أساسية إلى العاملين التاليين :

- الصعوبات والمشاكل الإقتصادية التي واجهت الجزائر منذ الثمانينات، وفشل برامج الإصلاحات الإقتصادية الذاتية والمدعومة من قبل المؤسسات الدولية في علاجها .
- الصراع السياسي والنزاع الداخلي القائم منذ سنة 1992 إلى يومنا هذا .

أولا : الصعوبات والمشاكل الإقتصادية وفشل برامج الإصلاحات الإقتصادية في علاجها

I- الصعوبات والمشاكل الإقتصادية

تعاني الجزائر والدول العربية بصفة عامة منذ مطلع عقد الثمانينات من صعوبات ومشاكل إقتصادية عديدة، يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات[27] : السياسات الداخلية التوسعيـــة ـ الصدمات الخارجية ـ ضعف معدلات النمو والإنتاجية .

أ- السياسات الداخلية التوسعية

نفذت الجزائر برامج إنفاق ضخمة مقارنة مع لإيرادات الحكومية المتاحة لها، مما أدى إلىتنامي العجز في الميزانيات الحكومية. وقد لجأت الحكومة الى التوسع في إصدار الكتلة النقدية ، والإقتراض الداخلي والخارجي لتمويل العجز في الميزانية. فترتب على ذلك توسع في السيولة المحلية بمعدلات كبيرة مما أسهم في إرتفاع معدلات التضخم، وتدهور ميزان المدفوعات، وتنامي المديونية الخارجية.

ب- الصدمات الخارجية

تعرضت الجزائر والدول النامية بصفة عامة منذ أوائل عقد الثمانينيات إلى مجموعة من الصدمات والتطورات الخارجية السالبة التي أثرت على الناتج القومي، وعقدت أوضاع ميزان المدفوعات ... إلخ . وتتمثل هذه العوامل الخارجية في :

- إرتفاع أسعار الفوائد الحقيقية الدولية خلال عقد الثمانينيات والتي زادت من تكلفة خدمة المديونية الخارجية .

- تدهور شروط اللتبادل التجاري للدول النامية ، إذا انخفضت على سبيل المثال أسعار الفوسفات الخام بحوالي 40% بين بداية الفترة (1981- 1987) ونهايتها ، وسجلت أسعار النفط انخفاضا كبيرا منذ عام 1981 ، بل انهار سعر النفط ابتداء من شهر مارس 1986 ، مما أدى إلى انخفاض مداخيل الصادرات الجزائرية من 13 مليار دولار في سنة 1985 إلى حوالي 7 ملايير دولار سنة 1986 .

- انخفاض قيمة الدولار .

- اشتداد الحماية في الدول الصناعية وركود النمو الاقتصادي وضعف نمو التجارة الدولية .

- عمدت البنوك الغربية (بالتعاون مع بيوت السمسرة المتخصصة) إلى تحويل الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية، شأنها في ذلك شأن أية أداة مالية عادية. ولقد كان لهذا الإختراع المالي (FINANCIAL INNOVATION) الذي بدات تعرفه الأسواق المالية العالمية مع حلول منتصف الثمانينات إنعكاسات هامة على الدول المدينة، حيث أصبحت تلك الديون تتنقل من بنك إلى آخر ومن مؤسسة مالية إلى أخرى ومن مؤسسة مالية إلى أخرى وحتى من دولة إلى أخرى في ظرف لايتجاوز ثوان معدودة نظرا لإستعمال وسائل التداول الإلكترونية الحديثة. ويقال أن فرنسا إشترت 6 ملايين دولار من الديون الجزائرية بهذه الطريقة، مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من بنوك ومؤسسات مالية، وحتى من دول دائنة للجزائر. وبانتشار هذه العملية وجدت الدول المدينة نفسها حائرة فيما يتعلق بملكية الدين ، وبالتالي أصبحت تابعة لبنوك ومؤسسات مالية ودول لم تستدن منها أصلا.[28]

ج- ضعف وتراجع معدلات النمو الإقتصادي

أخذ الإقتصاد الجزائري يكشف منذ الثمانينات عن علامات بارزة من التعب والعبء ، ويظهر ذلك جليا من خلال ضعف وتراجع معدل النمو الإقتصادي وخاصة خلال الفترة 1985 - 1995 ، مما أدى إلى إرتفاع معدل البطالة وتدهور مستويات المعيشة للمواطنين، وخاصة الفئات الدنيا. والجدول التالي يوضح نمو إجمالي الناتج الداخلي.

جدول رقم3
تطور نمو إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	2000
إجمالي الناتج المحلي	- 5.6	- 0.2	- 0.7	- 1.9	- 4.9	- 1.3	- 0.1	- 2	- 2.2	- 0.9	- 3.9	4	4.5	2.6
إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات زالإدارات والفلاحة	- 2.8	- 2	- 7.2	- 1.8	- 1	- 2.6								
إجمالي الناتج الداخلي لكل فرد	- 3.2	- 3	- 3.5	- 4.5	- 2.3	- 3.8								

المصدر : 1 ـ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، لجنة التقويم، تقرير حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ، نوفمبر 1998 ، ص 6.

2 ـ كريم النشاشيبي وآخرون ، الجزائر تحقيق الإستقرار والتحول لاقتصاد السوق دراسة خاصة ، صندوق النقد الدولي 1998.

إن العامل الرئيسي وراء ضعف وتراجع معدلات النمو الإقتصادي في العديد من الدول العربية والجزائر بصفة خاصة، يعود بدرجة أساسية إلى الإختلالات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري. فقد أفرزت سياسات تقييد الأسعار، والعمل بأسعار صرف مغالي فيها للعملة الوطنية، وأسعار فائدة حقيقية سالبة ، تشوهات واسعة في هيكل الأسعار والحوافز، مما أضعف من كفاءة تخصيص الموارد. وكذلك أدت إستراتيجيات التنمية ذات التوجه الداخلي ، والتركيز على منح الميزات لصناعات إحلال الواردات وحمايتها من المنافسة الخارجية إلى جذب الموارد إلى تلك الصناعات، وضمور مساهمة قطاعات التصدير. كما أن التركيز على قيادة القطاع العام للنشاط الإقتصادي والإهمال النسبي لآلية السوق في تحديد قرارات الإستثمار والإنتاج، إلى تزايد أعداد المؤسسات الإقتصادية العامة الخاسرة التي شكلت عبئا كبيرا على الميزانية الحكومية.[29]

II ـ فشل الإصلاحات الإقتصادية الذاتية والمدعومة من قبل المؤسسات الدولية في علاج المشاكل الإقتصادية

أ ـ الإصلاحات الإقتصادية الذاتية:

مرت الإصلاحات الإقتصادية الذاتية في الجزائر لمرحلتين أساسيتين : مرحلة إعادة هيكلة المؤسسة الإقتصادية العمومية، مرحلة إستقلالية المؤسسة الإقتصادية العمومية.

1ـ إعادة هيكلة المؤسسة الإقتصادية العمومية (الهيكلة العضوية والمالية)

صدر مرسوم إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية العمومية في 14 أكتوبر 1980، ومن أهدافه الأساسية المصرح بها الآتي: [30]

1 ـ 1 ـ إدخال مزيد من المرونة في تخصيص المؤسسات ، والفصل بين مهام الإنتاج والتوزيع وتقليص أحجامها.

1 ـ 2 ـ تعزيز أدوات التخطيط للوفاء بالإحتياجات الإجتماعية المتزايدة بسرعة، ولتحقيق ذلك يجب القيام بالآتي :

- التطهير المالي للمؤسسات .
- إعداد مخططات الإنتاج .
- إجراء تعاقدات بين المؤسسات فيما يخص مبادلاتها .

1 ـ 3 ـ إعتماد اللامركزية للنهوض بالإقتصاد الجهوي والمحلي ، وهذا ما جسدته إقامة مقرات للشركات الوطنية خارج العاصمة في مختلف أنحاء الوطن .

وعموما لقد تمت في نهاية سنة 1983 تجزئة نحو 100 مؤسسة عموميةكبيرة تضم ثلاثة أرباع النشاط الإقتصادي إلى حوالي 500 مؤسسة جديدة .

2ـ إستقلالية المؤسسة الإقتصادية العمومية

بدأت تظهر مقاصد الإصلاح وتنظيم الإقتصاد الوطني إبتداء من سنة 1986، وخاصة عند إنهيار أسعار النفط وانخفاض مداخيل الصادرات بدرجة كبيرة. ولقد شهدت الإصلاحات المنادى بها بداية التجسيد في نهاية 1987 بصدور قانون (87/19) المتعلق بإعادة تنظيم الأملاك الزراعية التابعة للدولة، وفي جانفي 1988 بصدور القوانين المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية[31]. وعموما جاءت هذه التشكيلة من القوانين في مجملها منهية لفترة ثلاثة عقود تقريبا من التسيير الإقتصادي في ظل التوجه الإشتراكي ، وكانت الأهداف الاساسية لها هي التوجه نحو إقتصاد السوق .

لقد أخذت وتيرة الإصلاحات تتزايد إبتداء من سنة 1989 بعد التعديل الدستوري، ومجئ الحكومة المعروفة بحكـومة الإصلاحـات الإقتصاديـة. إذ إزدادت وتيرة التوجه نحو إقتصاد السوق بصدور قانون النقد والقرض (90/10)المؤرخ في 14 افريل 1990، وما تلاه من مراسيم وأوامر تنفيذية ، ثم صدور قانون توجيه الإستثمارات (93/12) المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 الذي جاء بتشجيعات وامتيازات وضمانات عديدة بالنسبة للمستثمر المحلي والخارجي. وقد صاعدت في هذا التوجه المؤسسات النقدية الدولية بفعل إتفاقي 30 ماي 1989، و 1 جوان 1991.

لقد كانت نتائج هذه الإصلاحات بالنسبة للمؤسسات وقطاع الإنتاج محدودة، وقد ساعد على ذلك تدهور الوضع الأمني وغياب الإستقرار الحكومي. ويؤكد عدم إتيان الإصلاحات الذاتية بالثمار المطلوبة تميز الإقتصاد الوطني باختلالات كثيرة منها: [32]

- تقليص الإستثمارات العمومية في القطاعات الإنتاجية لفائدة الإستثمارات في هياكل إقتصادية واجتماعية تطبيقا لسياسة الرخاء والعيش الأفضل في النصف الأول من الثمانينيات .
- الإنخفاض في الناتج الداخلي الإجمالي بالقيم الحقيقية.
- العجز المتنامي في الخزينة الذي يساهم فيه صندوق تطهير المؤسسات العمومية.

- نمو جد مرتفع للكتلة النقدية يقدر بـ 21.2%.
- معدل تضخم مرتفع (32 %في سنة 1992، 20.8% في سنة 1993).
- ضعف دائم في قدرات الإستعمال في القطاع الصناعي (المعدل الوطني لطاقة الإستعمال يقدر بـ20 %
- تزايد حجم البطالة .
- تدهور التبادل الخارجي واستمرار تزايد الديون الخارجية، ولا توازن ميزان المدفوعات .

وخير دليل على فشل التصحيح الإقتصادي الذاتي هو غعادة جدولة الديون، والدخول أو تبني برنامج التصحيح الإقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

ب- الإصلاحات الإقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات الدولية

واصلت الجزائر مسعاها في حركة إصلاح الإقتصاد الوطني، بعد إبرام إتفاقي : برنامج الإستقرار (ستاندباي) في افريل 1994، وبرنامج التعديل الهيكلي الذي تمتد فترته من أفريل 1995 إلى مارس 1998. إن هذا الإتفاق قطع بشكل نهائي التردد الذي كان سائدا ، وفتح الباب واسعا نحو الإندماج الأكبر في الإقتصاد العالمي من خلال الإصلاحات الواسعة والعميقة على مجمل عناصر الإقتصاد الوطني.

1- أهداف وعناصر الإصلاحات الإقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات الدولية

تنصب جهود الإصلاحات الإقتصادية المدعومة (برنامج الإستقرار والتعديل الهيكلي) بشكل عام على هدفين رئيسيين، أحدهما العمل على إستعادة التوازن الإقتصادي الكلي (الداخلي والخارجي)، بما يمكن من إحتواء التضخم، وتحسين وضع ميزان لمدفوعات، واستعادة الجدارة الإئتمانية للبلد. والآخر هو تحسين تخصيص وكفاءة إستخدام الموارد الإقتصادية ، والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجيية للبلد، بما يؤدي إلى تحقيق النمو الإقتصادي المستمر، وزيادة فرص العمل المنتج، وتحسين مستويات المعيشة للسكان.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب إتباع وتنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات الإستقرارية والهيكلية بغرض إستعادة التوازن الإقتصادي الكلي، ومعالجة جانبالإنتاج والجانب المؤسسي للإقتصاد

لرفع كفاءته وتحقيق النمو القابل للإستقرار. زكذلك أصبحت تتضمن برامج الإصلاحات الإقتصادية المدعومة ببعض الإجراءات الإقتصادية والإجتماعية التي تهدف إلى حماية الفئات المتضررة وخاصة الفقيرة من آثار التصحيح في المدى القصير .

وترتكز الجهود في مجال تحقيق الإستقرار. واستعادة التوازن الإقتصادي الكلي على السياسات النقدية ، والمالية التي تهدف إلى ترشيد الطلب المحلي من خلال الحد من نمو النقد، والإئتمان، وتقييد عجز الميزانية الحكومية باتخاذ إجراءات لزيادة الإيرادات وترشيد النفقات الحكومية، واتباع سياسة لسعر الصرف تهدف إلى جذب الموارد إلى قطاعات التصدير، والقطاعات التي تنتج السلع البديلة للواردات، وتشجع على حدوث تحول في الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية[33]. أما بالنسبة للسياسات والإجراءات المتعلقة بالتصحيح الهيكلي فتتضمن عدة قصدالير منها: [34]

- تقليص أو إلغاء الدعم وتحديد الأسعار.
- خصخصة المؤسسات العامة .
- إعادة هيكلة النظام المالي ، مع إضعاف أو إزالة القيود المفروضة على حركة رأس المالي .

- تقليص قيود التجارة التي تحمي الإقتصاد المحلي من المنافسة الخارجية .
- الغاء القيود إلى الإستثمار الأجنبي المباشر .
- تقليص دور الدولة بالنسبة للجانب الإقتصادي وتقديم الخدمات الإجتماعية .

2ـ نتائج وآثار الإصلاحات الإقتصادية المدعومة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

كانت برامج الإستقرار والتعديل الهيكلي المدعومة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مصدرا لكثير من عدم الرضى بالنسبة للتنمية اغقتصادية . وأيا كانت حظوظ سياسات التصحيح الهيكلي من النجاح في تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية فقد تعرضت لإنتقادات من جانب وكالات دولية أخرى ، ومن جانب حكومات بلدان نامية ، ومن جانب منظمات جماهيرية متزايدة النشاط ومرتفعة الصوت، وذلك بسبب الأثار الضارة لتلك لاسياسات على معيشة السكان، وخاصة الفئات الفقيرة . إن اللجنة الإقتصادية فإفريقيا إتهمت برامج التصحيح الهيكلي بأنها تمزق نسيج المجتمع الإفريقي بما لها من تأثير كبير على الفئات الفقيرة، وخاصة الأطفال والنساء والمسنين . واستشهدت اللجنة الإقتصادية لإفريقيا بالآثار الإجتماعية لسياسات التصحيـــح باعتبارها تؤدي إلى تخفيض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، وتخفيض الأجور، وزيادة البطالة، وتدهور مستوى الخدمات الإجتماعية، وانخفاض مستويات التعليم والتدريب، وزيادة مشكلات سوء التغذية وضعف الصحة، وزيادة مستويات الفقر والنفقات في الدخل.[35]

أما بالنسبة للجزائر فيمكن تصنيف اثار برنامج التعديل الهيكلي إلى قسمين : اثار إقتصادية ، وأثار إجتماعية.

2 - 1 - الأثار الإقتصادية المترتبة عن برنامج التعديل الهيكلي

تشير المعطيات والبيانات الإحصائية أن الإقتصاد الوطني قد حقق نتائج لا باس بها - وصفها البعض بأنها باهرة - بالنسبة للتوازن الإقتصادي الكلي بعد الإنتهاء من تطبيق البرنامج، وإن كان للعامل الخارجي (تحقيق المديونية من خلال إعادة الدولة ، إرتفاع الكميات المنتجة من البترول ، وارتفاع أسعار البترول في السوق الدولي ...). دور أساسي في ذلك .

- بالنسبة للنمو الإقتصادي

سجل معدل النمو الإقتصادي تحسنا ولو بمعدلات متواضعة ، إذ كان هناك تحسن مستمر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة برنامج التعديل . والجدول رقم (3) يؤكد ذلك.

- بالنسبة للميزانية العامة

إنخفضت نسبة العجز في الميزانية العامة من 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1995 ، بينما سجل فائضا قدره 3% سنة 1996، 1.3% سنة 1997.

- بالنسبة للتضخم

إنخفض معدل التضخم من 38.5% سنة 1996 ، وإلى 7% سنة 1997.

- بالنسبة لميزان المدفوعات واحتياطات الصرف

عرف ميزان المدفوعات تحسنا خلال السنوات الأخيرة ، مما ساعد على إعادة تكوين إحتياطات الصرف، وبلوغها مستوى عال جدا. والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم4
تطور مستوى إحتياطات الصرف خلال الفترة

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المبلغ مليار دولار	1.5	2.6	2.1	4.2	8	-	4.6	11.9
الأشهر	1.9	2.9	2.1	4.5	8	-	-	أكثر من 15 شهر

المصدر : المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، الظروف الإقتصادية والإجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2000، ماي 2001 ، ص.62

غير أن المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي في دراسته التقييمية حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، أوضح أن الإنحسار والإنكماش أصاب مختلف القطاعات الإقتصادية ولكن بدرجات متفاوتة . وأن القطاع المتضرر أثر من غيره دون نزاع أو جدال هو القطاع الصناعي ، فقد أطرد إنخفاض الإنتاج فيه، وظلت معدلات إستخدام قدراته الإنتاجية متدنية للغاية، وتدهورت مالية المؤسسات أشد التدهور، وتم حل العديد من المؤسسات. (36)

الإنتاج

هبط مؤشر الإنتاج الصناعي بأكثر من 11 نقطة بين 1994 و 1997 وانخفض مؤشر إنتاج الصناعات المعملة التي تشكل هيكل الإنتاج العصري بما يقارب 21 نقطة فيما بين التاريخين المذكورين ، ولكن بالمقابل سجلت صناعات فروع الطاقة والمحروقات نموا مطردا، كما أن فرع مواد البناء سجل نموا في الإنتاج ولو بدرجة أقل من فروع الطاقة والمحروقات .

هدم البنية المالية للمؤسسات

أدى قيام الدولة بسحب حمايتها للمؤسسات الوطنية بشكل فظ ومباغت في ظل القرارات الإقتصادية الكلية (تحرير الأسعار ومعدلات الفوائد ، وتخفيض قيمة الدينار، والإنفتاح الإقتصادي ...) بناء على برنامج الإستقرار والتصحيح الهيكلي إلى هدم البنية المالية للمؤسسات الوطنية وخاصة الصناعية.

وإذا ما أرجعنا هدم البنية المالية للمؤسسات العمومية إلى ظاهرة التمويل على المكشوف وحده، فإننا نلاحظ في الواقع تلازما قويا بين تخفيض قيمة الدينار وتضخم المكشوفات المالية للمؤسسات العمومية . لقد كانت مالية المؤسسات الصناعية العمومية إيجابية بمقدرا 8 ملايير دج في سنة 1993، بينما وصل التمويل على المكشوف إلى مبلغ 10 ملايير دج في سنة 1994، وحوالي 90 مليار دج في سنة 1995، وحوالي 113 مليار دج في سنة 1996، وحوالي 207.71 مليار دج في سنة 1998، مما يسمح بإبراز الصلة الوثيقة بين تخفيض قيمة الدينار في أفريل 1994 وهدم البنية المالية للمؤسسات تدريجيا.

حل العديد من المؤسسات

إن الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات والتي زادت حدة بتطبيق تدابير برنامج التصحيح الهيكلي أدت إلى حل عدد كبير منها. وتشير الحصيلة التي تم إعدادها في السداسي الأول من عام 1998 إلى أن إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة منذ 1994. وأن القطاع الذي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي أغلقت ابوابها هو قطاع الصناعة(54%) ، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومي والسكن (30%) ، والجدول أسفله يوضح ذلك .

جدول رقم5

حصيلة حل المؤسسات حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني إلى غاية 30 جوان 1998

القطاعات	مؤسسات عمومية إقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	02	25
الصناعة	60	383	-	443
البناء والأشغال والسكن	54	195	-	249
الخدمات	15	93	-	98
المجموع	134	679	02	815

المصدر : 1 ـ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، جلنة التقويم ، التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي . الدورة العادية الثانية عشرة. نوفمبر 1998، ص 55.
المصدر الأصلي : المفتشية العامة للعمل

2 - 2 - الأثار الإجتماعية المترتبة عن برنامج التعديل الهيكلي

إضطلعت الدولة الجزائرية بالخدمات العمومية*(*) (من الناحية المالية) في وقت مبكر وفقا لسياسة تحقيق العدالة الإجتماعية التي كانت أساس هذا المسعى ، وخاصة خلال عقد السبعينيات. وبذلك فإن الخدمات العمومية كانت طوال مدة من الزمن مجانية أو شبه مجانية، وأن الحصول عليها من حيث المبدأ مضمونا للجميع. غير أن إقامة الخدمات العمومية وتسييرها في ظل إتساع المجال الذي تغطيه هذه الخدمات حمل ميزانية الدولة مبالغ معتبرة ، وإضافة إلى القيود المالية وسياق برنامج التصحيح الهيكلي. فإن عمليات التمويل المخصصة للخدمات العمومية تميل إلى التقلص وفي نفس الوقت يجري التراجع عن مجانيتها[37] . إن تقليص أو تخلي الدولة الجزائرية (بشكل مفاجئ وشامل) عن دورها الإقتصادي والإجتماعي ، واقتصارها على تسيير أثار التصحيح الهيكلي السلبية بالنسبة للفئات الأكثر تضررا ، ساهم بدرجة كبيرة في تفاقم الفقر وانتشاره في صفوف السكان. وخير دليل علىتزايد حدة الفقر في الجزائر ، هو إنخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، تخفيض نفقات الميزانية بالقيمة الفعلية ولاسيما النفقات الإجتماعية، إستفحال ظاهرة البطالة.

إنخفاض القدرة الشرائية

لقد إنخفضت القدرة الشرائية للمواطنين، وخاصة الفئات البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة، ويعود

* ـ يرتبط مفهوم الخدمة العمومية بمستوى تطور المجتمع ومكان الدولة في المجتمع، وبصورة بسيطة يمكن تعريف الخدمة العمومية على أنها أشكال ووسائل تنظيم يتزود بها مجتمع من المجتمعات لإنجاز أهداف ذات مصلحة عامة .

السبب في ذلك إلى إرتفاع القوى في الأسعار (بسبب تحريرها واتخاذ تدابير حذف الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من الدعم حتى سنة 1992) من جهة ، والزيادة الأقل سرة في المداخيل من الأجور خاصة من جهة أخرى.

الأسعـار

شهدت الأسعار إرتفاعا قويا خلال التسعينيات ، وخاصة في الفترة 1992 ـ 1995 إذ إرتفعت الأرقام البيانية العامة للأسعار بنسبة (+23%) في سنة 1990، ونسبة (+25%) في سنتي 1992و 1993، وبلغت أعلى مستوياتها (+41.3%) في سنة 1994، وتراجعت في 1995 (+31%) وضعفت في السنة الموالية وما بعدها (19.7% في 1996 و 5%.7% في 1997).[38]

ولقد إرتفعت لأرقام البيانية للأسعار عند الإستهلاك، والأرقام البيانية لأسعار المواد الغذائية بدرجة كبيرة خلال سنتي 1994، 1995، أي سنتي إبرام إتفاق برنامج الإستقرار والتصحيح الهيكلي على التوالي . والجدول رقم (06) يؤكد ذلك.

جدول رقم6 تطور الأرقام البيانية للأسعار عند الإستهلاك، والأرقام البيانية لاسعار المواد الغذائية خلال الفترة 93 - 97

سنة الأساس1989

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
الأسعار لدى الإستهلاك	235.5	930.3	394.4	468.1	494.9
أسعار المواد الغذائية	423	325.6	426.9	510.8	539.7

المصدر : المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ، نوفمبر 1998. ص 72.

المداخيـل

إن إجمالي دخل الأسر إرتفع بنسبة 19% في 1994، و 28.3% في 1995، و 24.6% في سنتي 1996 ، 1997 على التوالي . ولكن هذه الزيادة ليست موحدة فيما يخص المستقلين والأجراء حيث كانت الزيادة أكثر سرعة عند المستقلين مقارنة بالأجراء والمتقاعدين مما أدى إلى زيادة حصتهم في بنية مداخيل الأسر (33% في 1993 و 39% في 1997) على حساب حصة الأجراء التي إنخفضت من 45.5% إلى 43.2% بين التارخين . كما إنخفضت نسبة مداخيل التحويلات (منح التقاعد والضمان الإجتماعي ...) حيث إنتقلت من 19.5% في 1994 إلى 17.8% في 1997.[39]

وبالرجوع إلى الأرقام الإستدلالية بخصوص الأجور (القاعدة سنة 1988) والأسعار عند الإستهلاك (القاعدة سنة 1989) يتبين بوضوح التدني المطرد للقدرة الشرائية لدى الطبقات المتوسطة (الإطارات والأعوان التقنيون وعاملو التنفيذ) خلال الفترة 1993 ـ 1997 . والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم7
تطور الأرقام الإستدلالية للقدرة الشرائية للأجراء

السنوات	1993	1994	1995	1996
الإطارات	87.4	85.3	71.5	68.7
الأعوان التقنيون	90.1	82.7	73.7	69.6
عاملو التنفيذ	117.4	94	85.1	82.5

المصدر : المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ، نوفمبر 1998. ص.75

تطور نفقات الدولة على التربية والصحة والسكن

تشير المعطيات والبيانات الإحصائية إلى إنخفاض حصة التربية والصحة والسكن من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إذ تدنت نفقات الدولة في حقل التربية والتكوين من 7.7% من إجمالي الناتج المحلي في 1993 إلى 6.4% في 1996، وتدنت أيضا نفقات الصحة من 1.7% إلى 1.5% بين التاريخين المذكورين. ويلاحظ نفس الميول بخصوص حصص التربية والصحة في مجموع نفقات الدولة للتسيير، حيث تراجعت بشكل واضح حصة التربية الوطنية في نفقات ميزانية التسيير من 23% في 1993 إلى 17.8% ، بينما تراجعت حصة الصحة بقدر أقل حيث إنتقلت من 5.5% إلى 4.7% بين التاريخين المذكورين[40]. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم8
تطور الحصص المتصلة بالقطاعات الإجتماعية في نفقات الدولة للتسيير
خلال الفترة 1993-1997 النسبة المائوية

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
التربية الوطنية	23	20.8	19.8	19.5	17.8
التعليم العالي والبحث العلمي	-	4.2	3.8	3.6	3.2
الصحة والسكان	5.5	5.6	4.8	5.3	4.7
العمل والشؤون الإجتماعية والتكوين المهني	1.5	1.7	1.4	1.5	1.2
مجموع نفقات التسيير (مليار دج)	100	100	100	100	100
أسعار جارية	30.3.9	355.9	437.9	547	664.7
الأسعار الثابتة	30.9	275.8	261.5	275.2	316.4

المصدر : المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، جلنة التقويم ، المشروع التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي . نوفمبر 1998، ص 76 ، 77.

وإذا تم إعتماد مؤشر متوسط الإنفاق حسب كل نسمة، فإن إنفاق الدولة على التربية والصحة قد تراجع بشكل واضح، حيث تقلص نصيب كل مواطن من الإنفاق على التربية من 2600 دج في 1993 إلى 1930 دج في 1997 (أي تراجع بنسبة 26%) ، فيما إنخفض على الصحة من 620 دج إلى 510 دج (أي تراجع بنسبة 18%) بين التاريخين المذكورين.[41]

إن نفقات التجهيز في قطاع التربية والتكوين، وإن كان وزنها في مجموع النفقات يتحسن (13.3% في 1993، 15.2% في 1997) إنها لم تعد تمثل في 1997 بالقيمة الثابتة سوى 94% مما كانت عليه في 1993. أما قطاع السكن فقد تدنت حصته في مجموع نفقات التجهيز من 8% إلى 4.5% بين 1993 و 1997، وبلغ الإنخفاض من حيث القيمة الثابتة نسبة 44% بين التاريخين المذكورين.(42)

تفاقم البطالة

إذا كانـــت عملية التصحيـــح مكنت بعـــد 4 سنوات من التطبيـــق من إسترجاع التوازنات الإقتصادية الكلية والمالية في ظروف خاصة، فإن الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام. إن غياب إستثمارات جديدة ذات شأن سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب الطرد المكثف للعاملين على إثر عمليات إعادة الهيكلة، وحل المؤسسات عوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها حيث إنتقلت من 12 . 6% سنة 1988 إلى 20.7% سنة 1991 ، و 24.3% في 1993 ، ثم 28.6% سنة 1997/ و 29% سنة 2000 (43).وتشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين هم في بطالة تقنية بسبب إعادة الهيكلة، أو حل المؤسسات خلال الفترة 1994 ـ 30 جوان 1998 يزيد على 360 ألف عامل. وفي إحدى المداخلات للباحث بلعطاف في ملتقى CREAD سنة 1998 بلغ مجموع العمال المسرحين خلال الفترة 1994 ـ 1997 حوالي 520000 عامل .

ثانيا : الصراع السياسي والنزاع الداخلي في الجزائر

لقد ساهم الصراع السياسي والنزاع الداخلي المسلح في الجزائر القائم منذ سنة 1992 بتعميق الفقر وانتشاره في أوساط فئات عريضة من السكان سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. إذ تسبب هذا الصراع والنزاع في فقدان الكثير من المواطنين لمصادر رزقهم أوعدم إتاحة الفرصة أمامهم للحصول على الدخل . ويمكن توضيح ذلك فيما يلي :

1 ـ ساهم الصراع والتدهور الأمني في إحجام المستثمر المحلي، والأجنبي عن الإقبال على الإستثمار في الجزائر بصورة عامة، والإنتاج بصورة خاصة (باستثناء قطاع المحروقات) رغم التسهيلات ، والإمتيازات التي جاء بها قانون الإستثمار لسنة 1993.

2 ـ سخرت السلطة الجزائرية كل إمكاناتها وجهودها وأنفقت مبالغ معتبرة على المعدات، والعتاد والأشخاص المنتمين لمختلف أسلاك الأمن والمتطوعين لمقاومة الجماعات المسلحة.

3 ـ قامت الجماعات المسلحة بتخريب العديد من المؤسسات الإقتصادية، والإجتماعية العامة منها، والخاصة، وكذلك قامت السلطة بهدم العديد من الممتلكات، والمباني بحجة إيوائها للغرهابيين، وقد ترتب عن ذلك فقدان العديد من المواطنين لمناصب عملهم، ومصادر رزقهم ومساكنهم.

4 ـ أدى النزاع المسلح إلى موت أكثر من 100000 شخص (وقدرها آخرون بـ 150000 شخص) من قوات الأمن والمسلحين ، والمدنيين وإصابة الآلاف منهم أيضا، وكذلك إختفاء الآلاف من المواطنين. وقد نتج عن ذلك فقدان مصادر الرزق للآلاف من الأسر بسبب موت أو إصابة المعيل .

5 ـ أدى تدعور الوضع الأمني في الكثير من أرجاء الوطن إلى الهجرة، خاصة سكان الأرياف والقرى لمساكنهم وممتلكاتهم مما تسبب في فقدان مصادر رزقهم ودخلهم.

المحور الرابع : سياسات علاج الفقر في الجزائر

إندرج التعامل الحكومي مع الفقر في الجزائر في العقود الماضية ضمن الإطار العام والأشمل للنهوض الإقتصادي، والإجتماعي، والثقافي. حيث كان الشعار الرئيسي القضاء على التخلف، ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، ورغم أن الدولة لم تضع أهدافا معينة ولم ترسم سياسات صريحة للحد من الفقر في السياق العام للتنمية إلا أن السياسات المتعلقة بالتنمية (وخاصة خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات) في المجال الإقتصادي، والإجتماعي (توفير فرص العمل، دعم أسعار المواد الأساسية ، مجانية الصحة والتعليم ... إلخ). كانت بارزة وذات أثر في علاج الفقر . أما في عقد التسعينات وخاصة منذ الشروع في تطبيق برنامجي الإستقرار، والتصحيح الهيكلي، وقامت بوضع أجهزة للحماية الإجتماعية بغرض توفير قدر من الحماية للفئات الفقيرة التي ستتأثر سلبا في المدى القصير بإجراءات التصحيح الهيكلي، وتتمثل الترتيبات الرئيسية للحماية الإجتماعية في مكافحة البطالة، ودعم المداخيل (الشبكة الإجتماعية).

أولا : دعم المداخيل (الشبكة الإجتماعية)

نظرا للآثار السلبية المترتبة عن رفع الدعم لأسعار المواد الأساسية ، وتحرير الأسعار الذي تسارع منذ 1992، وخاصة بالنسبة للفئات المحرومة قامت السلطة الجزائرية بدفع تعويض للأشخاص الذين لا يتوفرون على دخل ، وقد مر هذا التعويض بمرحلتين أساسيتي :

المرحلة الأولى : قامت الحكومة في 1992 بدفع تعويض للفئات الإتماعية بدون دخل (CCSR) ويبلغ هذا التعويض 120 دج لكل شخص في الشهر، أي أن رب الأسرة الذي لا يتوفر على دخل يتقاضى هذا التعويض عن نفسه وكل فرد من أسرته تحت كفالته.

المرحلة الثانية : نظرا لعدم فعالية هذه المنظومة وسلبياتها العديدة ، والتي نذكر منها على سبيل المثال :

1. أن مبلغ المنحة زهيد بالنظر إلى أسعار المواد الأساسية .

2 ـ إعترضت المجالس البلدية المكلفة بتسيير هذه المنحة صعوبات كبيرة في أداء هذه المهمة على أحسن وجه بسبب العدد الكبير من المترشحين لتقاضي هذا التعويض، والذين يتقدمون إلى شبابيكها.

3. كان عدد كبير من الأشخاص يتقاضون هذه المنحة رغم أن وضعيتهم لم تكن تبرر ذلك، في حين أن مستحقيها الحقيقيين كانوا لا يتقاضونها.

قامت السلطة في أكتوبر 1994 بتعديل هذه المنحة من حيث مضمونها، وشكلها، وتحديد المستفيدين منها، إذ تم تعويض هذه المنحة بصيغتين جديدتين وهما : منحة التضامن الجزافية، والتعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة .

أ ـ منحة التضامن الجزافية (A F S)

خصصت هذه المنحة لأرباب الأسر المفتقدين إلى الدخل والبالغين ستين سنة فأكثر وكذلك الأشخاص المعوقين والغير قادرين على العمل (دون شرط السن في هذه الحالة) وتم رفع مبلغ المنحة إلى 600 دج في الشهر مع زيادة 120 دج في الشهر لكل شخص على نفقة رب الأسرة في حدود ثلاثة أشخاص ، ثم رفعت قيمتها إلى 900 دج في الشهر إبتداء من سنة 1996 .

ب ـ التعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة (I A I G)

يدفع هذا التعويض للأشخاص في سن العمل والذين ليس لهم دخل في مقابل مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة في ورشات البلدية. وحدد التعويض في الأول بمبلغ 100 دج في الشهر، ثم رفع إلى 2800 دج في

الشهر، مع العلم أن مبالغ المنحة المدفوعة للمستفيدين تحسب تبعا للأيام التي إشتغل فيها المستفيد فعلا.

إن التقييمات الأولية لمنظومة الشبكة الإجتماعية تؤكد عدم فعاليتها ونجاعتها في التخفيف من حدة الفقر، ومن الأمثلة التي تدعم ذلك نذكر ما يلي : [44]

1 ـ أن مجموع المستفيدين من الشبكة الإجتماعية قد تقلص من حوالي 6.15 مليون شخص في سنة 1995 إلى حوالي مليون شخص في سنة 1997، وأن مجموع المستفيدين من منحة التضامن الجزافية إنخفض من حوالي 5 ملايين شخص في 1995 إلى 837000 شخص في سنة 1997 و 809495 شخص في سنة 2000، ومن بين أسباب هذا التقلص تصفية قوائم المستفيدين غير الشرعيين من الشبكة الإجتماعية إذ تم إحصاء

حوالي 57000 مستفيد غير شرعي أثناء العملية التطهيرية مما يؤكد سوء تحديد الفئات المعنية. وكذلك تراجع عدد الورشات المفتوحة في إطار الأنشطة ذات المصلحة العامة من حوالي 3100 ورشة في سنة 1995 إلى اقل من 900 ورشة في سنة 1997.

2 ـ تبلغ منحة التضامن الجزافية لأسرة مكونة من أربعة أشخاص 1260 دج في الشهر، أو 15120 دج فس السنة أي تكون حصة كل فرد من هذه الأسرة في حدود 3780 دج في العام وهذا المبلغ أدنى بثلاث (3)

مرات عن الحد الأدنى للفقر (حد الفقر الغذائي) الذي تم تقييمه بمبلغ 10900 دج في عام 1995.

3 ـ إن شرط عدم التوفر على أي مدخول للإستفادة من المنحة الجزافية للتضامن يقصى كل الأشخاص الذين يتوفرون على قدر قليل من الموارد حتى وإن كان مستوى هذه المواد يجعلهم في مستوى أدنى حد للفقر.

ثانيا : مكافحة البطالة

أمام تفاقم مشكلة البطالة التي تشمل على الخصوص المقبلين على العمل لأول مرة، وكذلك العمال المطرودين من عملهم لأسباب إقتصادية تم إعداد جملة من البرنامج لمكافحة البطالة ولاسيما في إتجاه الشباب . فقد تم الشروع في أربعة برامج تدعى ترقية الشغل (التشغيل المأجور بمبادرة محلية، وأشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة، وعقود التشغيل المسبق، والمساعدة على إنشاء مقاولات صغرى)، وكذلك تم الشروع مؤخرا في برنامج لدعم التشغيل من خلال منح قروض صغرة . [45]

I ـ برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية

منذ بداية 1990 تمت إقامة الترتيبات المهنية لإدماج الشباب والتي تتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب الشغل المأجور بمبادرة محلية، وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب البطالين على إكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهرا وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية .

وتتلقى المؤسسات المحلية والإدارات مقابل عرض مناصب العمل معونة مالية من صندوق المساعدة على تشغيل الشباب (F A C J) والذي تم تعويضه في 1996 بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSES) الذي يتمتع بصلاحيات أوسع من الصندوق السابق مع إقامة ترتيبات جديدة للتشغيل. والواقع أن هذا الشغل ظل هامشيا حيث لم يستفد منه سوى شباب تتراوح نسبتهم بين 3% و 4. %

II - برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة

يتوجه هذا البرنامج إلى الشبان المقبلين على العمل لأول مرة والذين لا يتوفرون عموما على مستوى تعليم عال بصفة خاصة، ويتميز بأن مناصب الشغل المقترحة تنصب على أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات. ويتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الإجتماعي للتنمية وأسند تسييره إلى وكالة التنمية الإجتماعية .

III - برنامج عقود الشغل المسبق

يتوجه هذا لابرنامج إلى الشبان البطالين الحاملين لشهادات جامعية والتقنيين السامين البالغين من العمل 19 إلى 35 سنة، كما يتوجه إلى البطالين الذي سبق لهم أن إشتغلوا في برامج ترقية ، مثل الشغل المأجور بمبادرة محلية ، أو الأنشطة ذات المصلحة العامة . وتبلغ مدة العقد سنة ، ويمكن تجديدها مرة واحدة لمدة

6 أشهر بطلب من رب العمل . ويتولى تمويل هذا البرنامج وكالة التنمية الإجتماعية، ويساهم رب العمل أثناء الفترة الثانية بنسبة 20% من الأجرة المدفوعة للمستفيد والتي تبلغ 6000 دج في الشهر بالنسبة للجامعيين ، و 4500 دج في الشهر للتقنيين السامين .

IV - برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغرى

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في السداسي الثاني من سنة 1997 ، وهو موجه للمواطنين من الشبان والاطارات الذين شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال في إنشاء مقاولاتهم الخاصة . ويتم تدعيم هذا البرنامج ماليا من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب . وحرصا على تسهيل منح القروض البنكية للراغبين في إنشاء مقاولاتهم الخاصة تم في سنة 1998 إنشاء صندوق ضمان استثمارات المقاولات الصغرى من تمويل عمومي .

V - برنامج القروض الصغرى

يوجه هذا البرنامج لكل الأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 60 سنة بما فيهم البنات وربات البيوت . ومن بين ترتيبات هذا البرنامج الآتي :

1 - يمكن منح قرض بنكي للمساعدة على إنشاء نشاط يختاره طالب القرض الصغير ، مع العلم أن مبلغ القرض يتراوح ما بين 50000 - 350000 دج .

2 - للحصول على القرض الصغير يتعين على طالبه توفير ما لا يقل عن 5% من مبلغ القرض المطلوب من ماله الخاص .

3 - يدفع المستفيد فوائد بنكية بمعدل 2% والباقي تتحمله الخزينة .

4 - تم إنشاء صندوق ضمان برأس مال 4 ملايير دج من أجل طمأنة البنوك وتسهيل منح القروض

5 - تتولى وكالة التنمية الإجتماعية تسيير هذه الترتيبات .

إن مختلف الترتيبات التي وضعت لمكافحة البطالة تبدو غير كافية للتخفيف من حدتها لأنها تقترح معالجة إجتماعية لها بدلا من المعالجة الإقتصادية . غير أن تربيات المساعدة على إنشاء المؤسسات الصغرى تبدو واعدة أكثر من غيرها لأنها يمكن أن تنتهي بإنشاء مناصب شغل أقل عشوائية وأكثرها استقرارا نسبيا .

ورغم أن الدولة الجزائرية تبنت سياسة اجتماعية كحد من ظاهرة الفقر ، فإنها لم تتكفل بأزيد من 10% من الفقراء ، إذ لم يتجاوز الأشخاص المتكفل بهم احتماعيا خلال سنة 2000 ما يقارب 1.1 مليون شخص في إطار مختلف البرامج الاجتماعية .

الاستنتاجات والإقتراحات :

أولا : الاستنتاجات

1 ـ إن ظاهرة الفقر في الجزائر ليست مشخصة من كافة جوانبها ، بسبب عدم توفر البيانات والمسوحات ، وعدم توفر الدراسات الوافية والتفصيلات اللازمة عنها . ولهذا فأن ما تم حصره في هذه الدراسة من معلومات وبيانات لا يتيح سوى تكوين محاولة استقرائية للظاهرة ، وبالتالي الخروج بتصورات تقريبية للفقر وملامحه وأسبابه ومحدداته .

2 ـ تحسنت وضعية الفقراء في فترة النهوض الاقتصادي والاجتماعي خلال عقد السبعينيات ، غير أن هذا التحسن في أوضاع الفقراء ما لبث أن تراجع في فترة المشاكل ومصاعب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة منذ سنة 1986 بفعل إنهيار أسعار البترول في السوق الدولية . ولكن أطلت مشكلة الفقر بحدة أكثر خلال تطبيق برنامجي الاستقرار والتصحيح الهيكلي. وقد ساهم في تفاقم مشكلة الفقر الصراع السياسي والنزاع المسلح القائم في البلد منذ سنة 1992.

3 ـ يعتبر الفقر في الجزائر بطابعه الغالب ريفي ، وأن الأكثرية من الفقراء ليس لهم مصدر للدخل سوى قوة العمل . وأن الفقراء هم الفئة ذات الخصائص الديمغرافية والتعليمية والصحية والسكنية الأكثر تدنيا في المجتمع .

4 ـ قامت السلطة الجزائرية بوضع أجهزة للحماية الاجتماعية بغرض توفير قدر من الحماية للفئات الفقيرة التي تستأثر سلبا باجراءات برنامجي الاستقرار والتصحيح الهيكلي ، وتتمثل الترتيبات الرئيسية للحماية الاجتماعية في مكافحة البطالة ودعم المداخيل (الشبكة الاجتماعية).

5 ـ إن التقييمات الاولية للسياسة الاجتماعية المتبناة للتخفيف من الفقر تؤكد فشلها ، لأنها لم تتكفل بأزيد من 10% من الفقراء في سنة 2000 في إطار مختلف البرامج الاجتماعية ، رغم النواقص والعيوب العديدة لهذا التكفل . إذ أن حصة الفرد السنوية من أسرة مكونة من أربعة أشخاص تستفيد من منحة التضامن الجزافية أدنى بثلاث مرات عن الحد الأدنى للفقر (حد الفقر الغذائي) الذي تم تقييمه بمبلغ 10900 دج في عام 1995 .

ثانيا - الاقتراحات

إن مواجهة الفقر والتخفيف منه تتطلب إعداد إستراتيجية شاملة وفعالة ، والتي يمكن أن تضم العناصر الأساسية التالية :

1 ـ يجب التشخيص الكامل والدقيق للفقر من خلال تحديد من هم الفقراء ' وتقدير حجم ومدى عمق وشدة معاناتهم من الفقر بشكل كمي دقيق قدر الإمكان، وكذلك تحديد السمات الأساسية للفقراء من حيث توزيعهم الجغرافي ، وخصائصهم الديمغرافية ، ومستوياتهم التعليمية ، وأنشطتهم الإقتصادية ، وأوضاعهم السكنية ، والصحية والتغذوية.

2 ـ تضطلع التحسينات التي تطرأ على صحة البشر، وعلى الفرص التعليمية بدور حاسم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. ولذلك يجب على الدولة أن تتكفل بتوفير الخدمات الأساسية منها للغالبية الفقية.

التعليم : يجب إعطاء الأولية للإنفاق على التعليم الأساسي لأنه إحدى الوسائل التي توفر الموارد للفقراء على وجه التحديد. ويمكن الإستعانة (لتعميم التعليم وتحسينه) بالجمعيات الخيرية والأولياء وخاصة في المناطق الريفية .

الصحة : يجب إقامة شبكة عريضة من العيادات الصحية وخاصة في المناطق المحرومة لتوفير خدمات الوقاية الأساسية ، والعلاج لمعظم الأمراض الشائعة . وإعطاء الأولية في الإنفاق على الرعاية الصحية بدلا من التركيز على العلاج، مع إعطاء الأولوية للفقراء.

3 ـ يجب التركيز على سياسات النمو الإقتصادي المستدام باعتبارها السياسات التي ثبت أنها الأكثر فاعلية في تقليص الفقر، شريطة أن تكون هذه السياسات مترابطة مع سياسات التوزيع العادل للثروات والدخل .

4 ـ تسريع العمل بالسياسات الخاصة بتوفير فرص العمل للفقراء، وتكوين أصولهم الإنتاجية الخاصة ، وزيادة الفرص الإئتمانية الموجهة إليهم، مع إعطاء الأولوية للفقراء الأشد إحتياجا.

5 ـ إن تمكين الفقراء ، والمهمشين، والمحرومين من لعب دور في صنع القرار بالبلد في مختلف المجالات وشتى الوسائل عامل أساسي في القضاء على الفقر والتنمية الإجتماعية.

6 ـ تشكل هيئة وطنية (أو مجلس وطني) تكون مسؤولة عن إعداد خطة وطنية لعلاج أو تقليص الفقر ومتابعتها وتقويم نتائجها.

المراجـــع

(1) ـ اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لعربي آسيا، الفقر في عربي آسيا : منظور إجتماعي . الأمم المتحدة ، نيويورك 1997 ، ص 11.

(2) ـ فائز بن إبراهيم الحبيب ، النمو وتوفير الإحتياجات الأساسية : دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية في الفترة (1965 ـ 1990). مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد الثالث والعشرون ـ العدد الرابع ـ جامعة الكويت 1995 ، ص 6.

(3) ـ اللجنة الإقتصادية والإجاماعية لغربي آسيا، ومعهد التخطيط القومي، وقائع إجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيئة في دول المشرق العربي ـ القاهرة ، 16 ـ 18 نوفمبر 1997 ، الأمم المتحدة ، نيويورك 1999 ، ص 9.

(4) ، (5) ـ نفس المصدر ، ص 96.

(6) ـ نفس المصدر ، ص 274.

(7) ـ نفس المصدر ، ص 226.

(8) ـ فائز بن إبراهيم الحبيب ، مرجع سابق ، ص 60.

(9) ، (10) ـ اللجنة الإقتصادية والإجتماعيية لغربي آسيا، ومعهد التخطيط القومي ، مرجع سابق، ص 216

(11) ـ معهد الموارد العلمية ، موارد العالم (1992 ـ 1993) ، ص 38.

(12) ـ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، نظرة حول الإقصاء الإجتماعي : حالة الأشخاص المسنين والطفولة المحرومة من الاسرة ، الجزائر ، ماي 2001 ، ص 19.

(13) ـ نفس المصدر ، ص26.

(14) ، (15) ، (16) ، (17) ـ نفس المصدر ، ص 24.

(18) ، (19) ـ نفس المصدر ، ص 28.

(20) ـ اللجنة الإقتصادي لغربي آسيا، الفقر في غربي آسيا : منظور إجتماعي ، مرجع سابق، ص 68- 69.

(21) ـ الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وآخرون : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 1996، ص168

(22) ـ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، نظرا حول الإقصاء الإجتماعي : حالة الأشخاص المسنين والطفولة المحرومة من الأسرة مرجع سابق ، ص 24 ـ 25 .

(23) ـ اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، الفقر في غربي آسيا ، مرجع سابق ، ص 74.

(24) ـ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، نظرة حول الإقصاء الإجتماعي، مرجع سابق ، ص 25.

(25) ـ مرجع سابق

(26) ـ مرجع سابق

(27) ـ ا الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون . التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 140 ـ 142.

(28) ـ الدكتور محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، فعاليات الملتقى الدولي " الجزائر والعولمة " ، 22 ـ 23 نوفمبر 1999 ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية ، جامعة منتوري ـ قسنطينة، ص 455 .

(29) ـ التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 1994 ، مرجع سابق ، ص 142 ، 143.

(30) ـ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعي التعديل الهيكلي ، نوفمبر 1998 ، ص 11.

(31) ـ نفس المصدر ، ص 12.

(32) ـ محمد راتول ، العولمة الإقتصادية وتحولات الإقتصاد الجزائري ، الملتقى الدولي الأول : العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، 13 ـ 14 ماي 2001 ، المركز الجامعي ، سكيكدة ، ص 333.

(33) ـ التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1994، مرجع سابق، ص 143 ـ 144.

(34) ـ الجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، ومعهد التخطيط القومي، مرجع سابق ، ص 25.

(35) ـ معهد الموارد العالمية، موارد العالم (1992 ـ 1993) ، ص 41.

(36) ـ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ، مرجع سابق ، ص 43 ، 47، 47.

(37) ـ نفس المصدر ، ص 64.

(38) ـ نفس المصدر ، ص 72 .

(39) ـ نفس المصدر ، ص 73 .

(40) ـ نفس المصدر ، ص 76 .

(41) ، (42) ـ نفس المصدر ، ص 78 .

(43) ـ يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (02) الصفحة رقم .(09)

(44) ـ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي :

ـ تقرير نوفمبر 1998 ، ص 104 ـ 106.

ـ تقرير ماي 2001 ، ص 37.

(45) ـ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، تقرير نوفمبر 1998، مرجع سابـــق ، ص 91 ـ 94.